● أخبار قصيرة

إيران وأرمينيا عازمتان على فتح طرق تجارية وترانزيت جديدة

عُقد اجتماع خاص بين رئيس هيئة النقل البري والطرق السريعة الايراني رضا اكبري ونائبة وزير الاقتصاد في جمهورية أرمينيا انوشيك اوتيان في يريفان، حيث ركز الاجتماع على تسهيل التجارة والترانزيت وتذليل العقبات أمام النقل الدولي بين البلدين. ووفقًا لتقرير صادر عن هيئة النقل البري والطرق السريعة الايرانية، أكد رئيس الهيئة، خلال الاجتماع، على أهمية تفعيل القدرات اللوجستية والترانزيتية لدى الجانبين، مشيرًا إلى الموقع الاستراتيجي لإيران على الممرات الدولية بين الشمال والجنوب والشرق والغرب. وقال أكبري: «لطالما رحبت الجمهورية الإسلامية الإيرانية، باعتبارها أحد أهم طرق الترانزيت في المنطقة، بتطوير التعاون في مجال النقل مع جيرانها، وتُعتبر أرمينيا شريكًا رئيسيًا في هذه الطرق نظرًا لموقعها الجغرافي المتميز وعلاقاتها الثقافية والتاريخية».

من جانبها أعربت نائبة وزير الاقتصاد الأرميني عن تقديرها للحضور الفعال للوفد الإيراني، وأعلنت عزم بلادها على إزالة عوائق النقل البري وخفض تكاليف الترانزيت. وأكدت أن أرمينيا تسعى إلى إيجاد آليات لتسهيل حركة أساطيل النقل بين البلدين وخفض تكلفتها، واضافت: «يُعدّ تعديل الرسوم الحدودية وتنسيق الإجراءات الجمركية من أهم أولوياتنا». وقالت: «إن حضور كبار مسؤولي الجمارك والترانزيت من كلا الجانبين في هذا الاجتماع دليل على عزم جاد على تنفيذ الاتفاقيات».

وناقش الاجتماع خمسة محاور رئيسية وتبادل الآراء بشأنها بمنهج عملي وبمشاركة فعّالة من أعضاء الوفدين الإيراني والأرميني. كما أشار مدير مكتب الترانزيت في الجمارك الإيرانية «جنكيز خناري» الى التفاعلات الجيدة بين الجانبين الجمركيين في البلدين، وتناول مواضيع من بينها الممر الأخضر لزيادة حجم الترانزيت، وشرح خطط الجمارك فيما يتعلق بممرات العبور.

من جانبها، ثمّنت مساعدة وزير الاقتصاد الأرميني «أنوشيك آفيتيسيان»، المشاركة الفاعلة للوفد الإيراني والجهود الدبلوماسية المرافقة، مؤكدة أن بلادها مصممة على رفع جميع العقبات التنظيمية والفنية التي تعترض طريق النقل البري. وفي هذا الاجتماع، تم بحث وتبادل الآراء حول مواضيع مثل تخفيض الرسوم الحدودية، وزيادة حركة الشاحنات وأسطول الشحن عبر الحدود المشتركة، وتفعيل القدرات الترانزيتية واللوجستية، وتقليل عقبات النقل الدولي. كما حضر الاجتماع سفير إيران لدى أرمينيا، ونائب وزير الخارجية وخبراء مختصون، وممثل عن منظمة التخطيط والميزانية.

التبادل التجاري بين إيران وأفغانستان ينمو ١٨ ٪ سنوياً

قال مدير محطة دوغارون الحدودية بمدينة تايباد (شمال شرق) محسن ركني ان النمو التجاري بين ايران وافغانستان عبر هذه الحدود بلغ ١٨ ٪ سنويا خلال السنوات الاربع الاخيرة.

وابلغ ركني مراسل ارنا ان تطوير البنية التحتية للشحن وممرات الوصول الى الحدود وتحسين المسارات الحدودية وتحسين البنية التحتية الادارية والتجارية داخل المحطة الحدودية، ساهم في تطوير وزيادة التجارة عبر محطة دوغارون. وتعد محطة دوغارون الحدودية المتاخمة لافغانستان، واحدة من خمس محطات حدودية بين ايران وافغانستان.

وزير النفط، خلال مشاركته في اجتماع وزراء الطاقة لدول البريكس:

لا يمكن ضمان أمن غرب آسيا واستقرار الطاقة العالمية إلا برحيل الأجانب عن المنطقة

بلغت الطاقة الإنتاجية للنفط في إيران ٤/٢ مليون برميل يومياً، وإنتاج المنتجات النفطية ٢/٤ مليون برميل يومياً

صرّح وزير النفط، محسن باك نجاد، انه كما أكدت الجمهورية الإسلامية الإيرانية مراراً وتكراراً، فإن السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار والأمن في غرب آسيا، التي تُعدّ مصدراً رئيسياً للطاقة في العالم، هو انسحاب الأجانب من المنطقة وازالة القواعد الأمريكية وتسليم أمن هذه المنطقة الاستراتيجية إلى دولها.

وخلال مشاركته في الاجتماع الحادي عشر لوزراء النفط والطاقة لدول البريكس في جوروجرام بالهند، أعلن باك نجاد استعداد الجمهورية الإسلامية الإيرانية للمشاركة الفعّالة والبناءة مع دول البريكس لتحقيق أهداف الطاقة الآمنة والميسورة التكلفة، مؤكداً أن إيران مستعدة للعب دور فاعل في التعاون الطاقوي لدول البريكس.

وفي معرض حديثه عن أضرار الحرب المفروضة الثالثة، قال: «لم تكن الهجمات المتكررة التي شنّها المعتدون على البنية التحتية الإيرانية للنفط والغاز والتكرير والبتروكيماويات خلال هذه الفترة مجرد هجوم على بنية دولة، بل كانت حربًا عمياء ضد أمن الطاقة العالمي. وقد تسببت هذه الهجمات أيضًا في أضرار للمنشآت، واستشهاد وإصابة عدد من العاملين في قطاع النفط، وعواقب بيئية واسعة النطاق، وتعطيل إنتاج المواد الخام وسلسلة إمداد السلع الأساسية التي يحتاجها الشعب الإيراني، وفقدان آلاف الأسر في منطقة الخليج الفارسي لدخلها ووظائفها». وتابع باك نجاد: «نشهد الآن أن عواقب هذه الهجمات قد أدت إلى أزمة طاقة وارتفاع في الأسعار العالمية للمواد الخام والمنتجات المصنعة، وضغوط اقتصادية وارتفاع في تكلفة المعيشة لكثير من المدنيين. وتُعد هذه الأعمال العدوانية انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة، وهو ما يجب إدانته على جميع المستويات».

وأكد وزير النفط أن نظام الطاقة العالمي يواجه اليوم تحديات وشكوكًا متزايدة أكثر من أي وقت مضى، قائلاً: «أصبح ضمان استدامة الطاقة الشغل الشاغل للحكومات والسياسيين في معظم الدول. ويُعدّ تزايد الطلب على الطاقة، والمخاطر الجيوسياسية، وتقلبات السوق غير المتوقعة، والاحتباس الحراري، وقيود الاستثمار، والحاجة المُلحة لضمان حصول العالم على طاقة بأسعار معقولة، من بين التحديات العالمية التي لا يمكن لدولة أو دولتين فقط معالجتها، بل تتطلب تعاونًا دوليًا واعتماد سياسات عملية وواقعية على المستوى العالمي.»

وأكد وزير النفط قائلاً: تؤمن الجمهورية الإسلامية الإيرانية بأنه في إطار تحول طاقوي عادل ومنظم وشامل، يجب زيادة الاستثمار العالمي في صناعة النفط والغاز وتقنيات إزالة الكربون بشكل سريع لتحقيق استدامة إمدادات الطاقة ومكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري».

مجموعة البريكس تحظى بقدرات استثنائية

وصرح قائلاً: «تمتلك مجموعة البريكس قدرات استثنائية للتعاون في مجال الطاقة، إذ تُسهم دولنا مجتمعةً بحصة كبيرة من إنتاج الطاقة واستهلاكها واحتياطياتها وقدراتها الابتكارية على مستوى العالم. ويمكننا تسخير هذه القوة الجماعية لدفع عجلة تطوير قطاعات الطاقة المختلفة، بما في ذلك النفط والغاز، والطاقة المتجددة، وشبكات الكهرباء، والهيدروجين، وكفاءة الطاقة، والذكاء الاصطناعي، ورقمنة قطاع الطاقة.»

وأضاف باك نجاد: «بصفتها واحدة من أكبر منتجي النفط والغاز في العالم، ورغم سنوات العقوبات، تمكنت الجمهورية الإسلامية الإيرانية من تحقيق أهدافها في تطوير البنية التحتية لقطاع الطاقة. حتى بلغ إجمالي إنتاج إيران السنوي من الغاز الطبيعي في عام ٢٠٢٥ أكثر من ٢٨٠ مليار متر مكعب، أي ما يعادل حوالي ٧٪ من إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي العالمي.»

وصرح قائلاً: «كما بلغت الطاقة الإنتاجية للنفط في إيران ٤,٢ مليون برميل يومياً، وبلغ إنتاج المنتجات النفطية ٢,٤ مليون برميل يومياً. وفي مجال نقل الطاقة، تتمتع إيران بقدرة عالية على نقل النفط الخام والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي، مستفيدةً من شبكة أنابيب تمتد لآلاف الكيلومترات بأحجام وسعات متنوعة. وفي الوقت نفسه، تجاوزت الطاقة الإنتاجية للكهرباء في إيران ١٠٠ ألف ميغاواط، ويجري اتباع نهج زيادة إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة الأحفورية وغير الأحفورية ضمن برنامج التنمية الوطني.

إيران على استعداد لإقامة شراكة فعّالة وبنّاءة مع جميع أعضاء مجموعة البريكس في سبيل تحقيق أمن الطاقة

مشاركة دول البريكس لتحقيق أمن الطاقة

وفي إشارة إلى إعلان إيران استعدادها للتعاون في مجال الطاقة مع دول البريكس، قال وزير النفط: «نتشارك موارد طاقة هائلة، وخبرات فنية عالمية، وموقعاً استراتيجياً، والأهم من ذلك، الرغبة في تعاون بنّاء لبناء نظام طاقة عالمي عادل وآمن ضمن إطار البريكس».

وقال باك نجاد: كخطوة عملية، يمكن متابعة هذه المسألة تحت مسمى «شراكة أمن الطاقة لمجموعة البريكس» ضمن إطار خارطة طريق تعاون الطاقة لمجموعة البريكس ٢٠٢٥-٢٠٣٠، بهدف تعزيز المرونة والاستقرار والأمن في جميع مراحل سلسلة قيمة الطاقة في الدول الأعضاء. ومن المتوقع أن يتم تفعيل تسهيل التبادل المنتظم للمعلومات حول تطورات أسواق الطاقة، والتعاون في حماية البنية التحتية الحيوية للطاقة، وتعزيز قدرات الاستجابة للطوارئ، وتشجيع الاستثمار في مشاريع الطاقة الاستراتيجية، ودعم التدفق المستمر لإمدادات الطاقة بين أعضاء مجموعة البريكس، وذلك ضمن هذا الإطار.

وأكد قائلاً: إن تحقيق طاقة آمنة وميسورة التكلفة وموثوقة ومستدامة وشاملة يعتمد على الجهود الجماعية والتعاون بيننا جميعاً. إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية على استعداد لإقامة شراكة فعّالة وبنّاءة مع جميع أعضاء مجموعة البريكس في سبيل تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي. كما صرّح وزير النفط الايراني محسن باك نجاد بان إطلاق «مركز بريكس للتحول الرقمي في الشبكات الذكية وتخزين الطاقة» يمثل خطوةً هامةً وعلامةً فارقةً في تطوير التعاون في مجال الطاقة بين الدول الأعضاء في مجموعة بريكس».

تطوير التعاون بين طهران وبريتوريا ونيودلهي

من جانب آخر التقى وزير النفط محسن باك نجاد، وزير الكهرباء والطاقة بجنوب افريقيا كوغوسينتشوراموكغوبا لمناقشة سبل توسيع التعاون الثنائي بين البلدين في مجال الطاقة.

كما التقى وزير النفط وزير الطاقة والسكن والشؤون الحضرية الهندي شري مانوهر لال.

والتبادل التجاري بين إيران وتركيا يتجاوز ٥/٦ مليار دولار

مشاركة إيرانية فاعلة في اجتماع مجلس إدارة غرفة التجارة والتنمية الإسلامية بأنقرة

يُعقد الاجتماع الأربعون لمجلس إدارة غرفة التجارة والتنمية الإسلامية يومي ٢٨ و٢٩ حزيران/يونيو ٢٠٢٦ في العاصمة التركية أنقرة، بمشاركة رؤساء وممثلي غرف التجارة في الدول الأعضاء، ومن بينها الجمهورية الإسلامية الايرانية.

وأفادت «إرنا»، ان وفدا رفيع المستوى من غرفة التجارة والصناعات والمناجم والزراعة الإيرانية يترأسه رئيس الغرفة «صمد حسن زادة» سيشارك في أعمال هذا الاجتماع.

يُعد هذا الاجتماع الأول لمجلس الإدارة بعد بدء الدورة الجديدة لعمل هذه المؤسسة، ويتضمن جدول أعماله، إلى جانب استعراض الخطط والسياسات المستقبلية للغرفة الإسلامية، إجراء انتخابات لبعض أهم الهيئات الإدارية فيها. وبحسب جدول أعمال الاجتماع، سيقوم أعضاء مجلس الإدارة، أثناء مراجعة التقارير التنفيذية وتقارير الأداء للغرفة الإسلامية، بانتخاب نائب رئيس الغرفة الإسلامية، وأعضاء اللجنة التنفيذية، وأعضاء اللجنة المالية، وهي مسألة ستلعب دورا حاسما في تحديد توجهات الغرفة الإسلامية وأولوياتها وهيكل صنع القرار فيها في السنوات المقبلة.

كما تناول الاجتماع محاور رئيسية منها: استعراض التقارير التنفيذية والأداء السابقة وأنشطة الهيئات والشركات التابعة وتطوير اقتصاد الحلال، مناقشة البرامج الاستراتيجية للدورة الجديدة- بما في ذلك توقيع مذكرة تفاهم مع الحكومة السورية بشأن إنشاء وإدارة المنطقة الحرة السورية وخطة أعمال قمة B٥٧+ لقادة الأعمال، اتخاذ القرارات بشأن إحياء الذكرى الخمسين لتأسيس الغرفة الإسلامية وتحديد مواعيد وأماكن انعقاد الاجتماعات المقبلة، ومتابعة أداء وبرامج أكاديمية الغرفة الإسلامية التدريبية، وتطوير الخدمات الرقمية، وبرامج التجارة والاستثمار وتمكين القطاع الخاص في الدول الأعضاء. ومن بين المواضيع المهمة لاجتماع انقرة تقييم أداء وبرامج الأكاديمية التدريبية للغرفة الإسلامية، حيث تولي ايران اهمية خاصة لهذا الموضوع نظرا للإمكانات التعليمية والتخصصية التي تمتلكها الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ومذكرات التفاهم الموقعة بين المؤسسات التعليمية التابعة للغرفة الإيرانية والغرفة الإسلامية.

مشاركة إيرانية فاعلة

وستشارك غرفة التجارة والصناعة والمناجم والزراعة الإيرانية، بصفتها عضوا في مجلس إدارة الغرفة الإسلامية، بنشاط في عمليات صنع القرار والانتخابات الداخلية، وستطرح رؤى ومقترحاتها في مجالات تطوير التعاون الاقتصادي، وتعزيز دور القطاع الخاص في العالم الإسلامي، وتوسيع التعاون التعليمي، والارتقاء باقتصاد الحلال، وتنمية التفاعلات التجارية والاستثمارية بين الفاعلين الاقتصاديين في الدول الإسلامية. وعلى هامش الاجتماع، تُعقد لقاءات ثنائية بين الوفد الإيراني وكبار المسؤولين ورؤساء الغرف التجارية في الدول الأعضاء، بما يعزز التعاون الاقتصادي والتجاري بين إيران والدول الإسلامية، ويزيد من دور القطاع الخاص الإيراني على الساحة الدولية. كما ستُعقد اجتماعات اللجان التنفيذية والمالية، والجلسات التخصصية، بمشاركة فاعلة من الغرفة الإيرانية في جلسة «بناء قدرات غرف التجارة من أجل التنمية الاقتصادية المستدامة».

يُعد اجتماع أنقرة نقطة الانطلاق الفعلية للدورة الجديدة لمجلس إدارة الغرفة الإسلامية؛ فهو ليس مجرد مناسبة لرسم البرامج المستقبلية، بل سيحدد، عبر انتخاب الهيئات الإدارية والفنية، مسار عمل الغرفة الإسلامية في السنوات القادمة.

بدوره أعلن ممثل غرفة تجارة إسطنبول أن حجم التبادل التجاري بين إيران وتركيا تجاوز ٥,٦ مليارات دولار خلال عام ٢٠٢٥. وقال دوعان سلمان، خلال لقائه أعضاء غرفة تجارة يزد، إن التعاون بين إيران وتركيا يستند إلى جذور تاريخية راسخة، معرباً عن رغبة بلاده في توسيع العلاقات الاقتصادية الثنائية في مختلف المجالات. وأضاف أن ما يجمع الشعبين الإيراني والتركي لا يقتصر على المصالح الاقتصادية، بل يمتد إلى إرث حضاري وثقافي مشترك تراكم عبر قرون طويلة، مشيراً إلى أن البلدين ظلا على الدوام جارين وشريكين يدرك كل منهما إمكانات الآخر. ولفت إلى المكانة التي تتمتع بها محافظة يزد في مجال الصناعات اليدوية والمنتجات التراثية، معتبراً أن العلاقات بين إيران وتركيا حافظت على استمراريتها عبر الزمن، تماماً كما انتقلت الحرف التقليدية في يزد من جيل إلى آخر، لتتجسد اليوم في صورة تعاون اقتصادي وتجاري متنامٍ.

وأكد أن اتفاق التجارة التفضيلية المطبق بين البلدين منذ عام ٢٠١٥ أسهم بشكل ملموس في تعزيز المبادلات التجارية وتوسيع مجالات التعاون الاقتصادي.

وأشار دوعان سلمان إلى الحضور القوي للاستثمارات الإيرانية في تركيا، موضحاً أن ٧٢٨٨ شركة برؤوس أموال إيرانية تنشط حالياً في السوق التركية، من بينها ٢٠٤٠ شركة مسجلة لدى غرفة تجارة إسطنبول.

وفي ما يتعلق بالعلاقات الشعبية، أوضح أن أكثر من ثلاثة ملايين إيراني زاروا تركيا خلال عام ٢٠٢٥، معتبراً أن هذا الرقم يعكس مستوى التفاعل والتواصل الوثيق بين الشعبين.

كما تطرق المسؤول التركي إلى التطورات الإقليمية، معرباً عن تضامن بلاده مع الشعب الإيراني، ومؤكداً أن النزاعات والحروب في المنطقة تخلّف آثاراً سلبية واسعة على السكان والقطاعات الإنتاجية والاقتصادية. وأضاف أن التطورات المرتبطة بمضيق هرمز وأسواق الطاقة أظهرت أن أمن واستقرار المنطقة لا يقتصر تأثيره على الدول المجاورة فحسب، بل ينعكس بشكل مباشر على الاقتصاد العالمي.

وشدد على أن استقرار المنطقة سيعزز الاستقرار العالمي، مايضاعف أهمية توسيع التعاون الاقتصادي وتعزيز الشراكات بين القطاع الخاص في البلدين.

وفي ختام تصريحاته، أكد دوعان سلمان استعداد غرفة تجارة إسطنبول لتنظيم لقاءات مشتركة ومعارض متخصصة وبرامج تعاون ثنائية، بهدف تطوير العلاقات الاقتصادية بين إيران وتركيا، ولا سيما في قطاعات النسيج والطاقة والصناعات الغذائية والخدمات اللوجستية والمقاولات والسياحة.